

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

فأما إن كان له وقت اليمين زوجات أو جوار وقالت له قل كل امرأة أطؤها غيرك طالق أو حرمة وقال ذلك من غير نية فأي زوجة وطء غيرها منهن طلقت وأي جارية وطئها منهن عتقة . فإن نوى بقوله كل جارية أطؤها وكل امرأة أطؤها غيرك برجلي يعني يطؤها برجله فله نيته ولا يحتم بجماع غيرها زوجة كانت أو سرية .

فإن أرادت امرأته الإشهاد عليه بهذه اليمين التي يحلف بها في جواريه وخاف أن يرفع إلى الحاكم فلا يصدقه فيما نواه .

فالحيلة أن يبيع جواريه ممن يثق به ويشهد على بيعهن شهودا عدوا من حيث لا تعلم الزوجة ثم بعد ذلك يحلف بعتق كل جارية يطؤها منهن فيحلف وليس في ملكه شيء منهن ويشهد على وقت اليمين شهود البيع ليشهدوا له بالحالين جميعا .

فإن أشهد غيرهم وأخر الوقتين وبينهما من الفصل ما يتميز كل وقت منهما عن الآخر كفاه ذلك ثم بعد اليمين يقايل مشتري الجواري أو يعود ويشتريهن منه ويطوئهن ولا يحتم .

فإن رافعته إلى الحاكم وأقامت البينة باليمين بوظئهن أقام هو البينة أنه لم يكن وقت اليمين في ملكه شيء منهن .

فإن قالت له قل كل جارية أشتريها فأطؤها فهي حرمة فليقل ذلك وينوي به الاستفهام ولا ينوي به الحلف فلا يحتم ذكر ذلك صاحب المستوعب ومن تابعه .

قلت وهذا كله صحيح متفق عليه إذا كان الحال مظلوما على ما تقدم .

وقال في المستوعب وجدت بخط شيخنا أبي حكيم قال حكى أن رجلا سأله الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن رجل حلف أن لا يفطر في رمضان فقال له اذهب إلى بشر بن الوليد فاسأله ثم أئتي فأخبرني فذهب فسألته